بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الشاهد في رسالة استجداء للبرلمان الأوروبي

بعد اهتراء الحزام السياسي في الداخل

الخبر:

قالت المفوضية الأوروبية في بروكسل إنها ترحب بخطة "خريطة الطريق" التي عرضتها عليها الحكومة التونسية قبل يومين، وتتعلق بتطبيق إصلاحات ذات أولوية. وعلقت المفوضية بقولها: "هي خطوة نرحب بها وستفيد المواطنين في تونس، وستعزز العلاقات الثنائية بين الجانبين التونسي والأوروبي".

جاء هذا في بيان للمفوضية صدر مساء الأربعاء في ختام زيارة قام بها رئيس الوزراء التونسي يوسف الشاهد إلى بروكسل، التي أجرى خلالها لقاءات مع عدد من المسؤولين في التكتل الأوروبي الموحد. (الشرق الأوسط، 2018/04/27م)

التعليق:

كثر حديث يوسف الشاهد في الآونة الأخيرة عن برنامج سماه بالإصلاحات الكبرى كان قد أعلن عنها في أيار/مايو سنة 2017، ثم تقدم بها في جلسة استماع له في البرلمان في الوقت الذي بات الحديث فيه عن تغيير قادم جزئي أو كلي بمن فيهم عديد الأطراف، حتى من التي دعمته سابقا في إطار ما يسمى اتفاق وثيقة قرطاج.

وبعد اهتراء الحزام السياسي للشاهد وحكومته سارع إلى التذكير بهذه الجرائم الكبرى وأعلن مضيه قدما فيها في رسالة استجداء للمؤسسات المالية الدولية التي فرضتها لتمكين تونس من أقساط القروض.

وفي الخطوة نفسها كان خطاب الشاهد على الوتيرة نفسها في جلسة مساءلة أمام البرلمان الأوروبي حيث إنه يؤكد أن تونس ماضية في مسار الانتقال الديمقراطي من خلال سن القوانين والتشريعات التي كانت مضمنة في توصيات الاتحاد الأوروبي لتونس، على غرار المساواة في الميراث وزواج المسلمة من غير المسلم، فضلا عن إعلانه عن نية تونس توقيع اتفاقية الآليكا (التبادل الحر الشامل المعمق)، في نبرة الموظف الذي يرفع التقارير ويجيب عن أسئلة مديره!

إن أزمة تونس لا تنحصر في الأزمة الاقتصادية أو الاجتماعية، بل هي أزمة نظام وأزمة غياب رجال دولة حقيقيين في موضع القرار، تجعلهم يرون كراسي السلطة غنيمة يفرطون لأجلها في البلاد ومقدراتها ويبحثون عن الدعم في الخارج قبل الداخل.

إن هذه العقلية البائسة الهابطة عند الشاهد وأمثاله لن تتغير إلا بتغير النظام وعقلية الحكم ورجل الدولة معه، ليعود للمسلمين أمثالُ عمر رضي الله عنه والفاتح والقانوني والسلطان عبد الحميد يحبون أهلهم ويحبونهم.

كتبه لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

م. محمد ياسين صميدة

عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية تونس